عن العموم وبه تقييد وقتية مطلقة شديد

كذا صنعوا اي مطلقة وفيهما نائب لفظ المطلقة

يدخل التعريف بالقيدين المذكورين في جميع القضايا الباقية
الاتي الاربعة المطلقتين لما علمت والمراد ان بمجموع القيدين
يدخل فيهما الاكمل واصح منهما يدخل كل واصح من القضايا
فبقيد اربع منها بالادوام الذاتي وصفه وهي المشروطة العامة
والوصفية العامة والوقتية والمنتشرة المطلقتان وبعد
التقييد يبدل لفظ العموم في الاولين بلفظ الخصوص ويبقى
لفظ الاطلاق من الاخيرتين فتسمى الاولى المشروطة
الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه في جميع اوقات الوصف شرط الوصف او
بدونه حكما مقيدا بالادوام بحسب الذات وانما قيد اللا
دوام لان المشروطة العامة هي الضرورية بحسب الوصف او
والضرورة بحسب الوصف دوائر بحسب والدوام بحسب
الوصف يمتنع ان يقيد بالادوام بحسب الذات حتى تكون
النسبة فيها ضرورية دوامية في جميع اوقات وصف
الموضوع للدوامية في بعض اوقات ذات الموضوع وهو حينها
مركبة من مشروطة عامة موجبة هو الجزء الاول لما عرفت
ومن مطلقة عامة سالبة هو مفهوم اللادوام بحسب
الذات لما يجب في المركبات من توافق جزئيها في الكم
والكيف فهما في الكيف كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
كاتبا الدوامية واما كان مفهوم اللادوام بحسب الذات مطلقة
عامة لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما كان
السلب محققا في الجملة اذ هما نقيضان والسلب
في الجملة معنى الاطلاق العام وعلى نحو هذا القول في
سالبتها نحو لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام
كاتبا الدوامية فانها مركبة من مشروطة عامة سالبة
مطلقة عامة موجبة وهي مباينة للدائمة المطلقة وبينهما
وبين الوقتية عموم وخصوص من وجه وبينهما
المركبات عموم وخصوص من وجه



اي اخص من المطلق مطلقا واعلم ان المشروطة بالمعنى الذي
ذكرناه يصح تقييدها بالادوام الذاتي اذا كان عنوان الموضوع
خارجا عن ذاته وهو ضروري لا على وجه الدوام نحو
كل منخسف مظلم مادام منخسفا لادائما فان كان
عنوانه الموضوع عين ذاته لم يصح تقييدها بالادوام
الذاتي وتسمى حينئذ القضايا الضرورية وهي المركبة من العرفية
العامة مع قيد اللادوام الذاتي وعرفية خاصة وهي التي
حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع مع قيد
اللادوام الذاتي وهي ان كانت موجبة فتركيبها من
عرفية عامة موجبة هي الجزء الاول ومن مطلقة
عامة سالبة هو مفهوم اللادوام وان كانت سالبة فتركيبها
من عرفية عامة سالبة هو الجزء الاول ومن مفهوم
اللادوام وهو مطلقة عامة مخالف للجزء الاول على ما
في مثال المشروطة الخاصة واخص من العرفية العامة
وبينها وبين المشروطة العامة عموم وخصوص من
وجه واذا بينها وبين الوقتية المطلقة مع قيد اللادوام
بحسب الذات وقتية فيهما لفظ الاطلاق من اسمها
وهي الحكم فيها بضرورة نسبة المحمول الى الموضوع
في وقت معين كلما مقيدا باللادوام الذاتي وهي ان
كانت موجبة فتركيبها من وقتية مطلقة موجبة هي الجزء
الاول ومطلقة عامة مخالف لها كل قمر منخسف وقت الحيلولة
الادائما فتركيبها من وقتية مطلقة موجبة هي الجزء
الاول ومطلقة عامة سالبة هو مفهوم اللادوام
وان كانت سالبة فتركيبها من وقتية مطلقة سالبة هي
الجزء الاول ومطلقة عامة موجبة هو مفهوم اللادوام
وهي مباينة للدائمتين وبينها وبين المشروطة بالمعنى
الاول عموم وخصوص من وجه واذا بينها وبين
العرفية العامة وبينها وبين المشروطة بالمعنى الثاني
عموم مطلق والخاصتين وبين الوقتية المطلقة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)